

کتابخانه رقم ۱۰۲

رقم ۱۰۲
الکتابخانه

الحكومة المصرية

قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٧
بخصوص تسجيل المراكب

قرار رقم ٢١

بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بشأن تسجيل المراكب

(مستخرجان من "الوقائع المصرية" عددى ٨٨٧٩ الصادرين في ٢٠ سبتمبر و ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٧)

طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

و يطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلامك سراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العيني

(المطبعة الأميرية ١٩١٧/٣٦٦٣ ١٠٠)

قانون تمرة ١٣ لسنة ١٩١٧ بخصوص تسجيل المراكب

محس سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوأت :

- مادة ١ — جميع المراكب ماعدا المسجلة من قبل في الموانئ أو البحيرات يجب تسجيلها سواء كانت سائرة أم راسية في النيل أو في الترع أو في المصارف أو في أية مياه داخلية أخرى .
ويراد بلفظة "المراكب" أوسع ما تطلق عليه من المعاني فهي تشمل كل مركب يسير بالبخر أو بالشرع أو بأية واسطة أخرى من وسائط التحريك وكذا كل ما يتخذ من المنشآت العامة للتجارة أو السكنى أو لأى ارتفاق شخصى آخر .
- ٢ — لا يكون التسجيل صحيحا إلا لمدة سنة واحدة .

وتصدر شهادة التسجيل في مقابل دفع رسم حسب التعريفة الآتية :
عشرة قروش عن المراكب التى لا يتجاوز طولها عند خط التويم ٢٠ قدما ؛
عشرون قرشا عن المراكب التى يزيد طولها عند خط التويم على ٢٠ قدما ولا يتجاوز ٦٠ قدما ؛

ثلاثون قرشا عن المراكب التى تتجاوز ٦٠ قدما .

وتحصل هذه الرسوم عنها عند كل تجديد يحصل في الشهادة وكذا عند كل تغيير يحصل في ملكية المراكب .

- ٣ — يجب أن يكون على كل مركب رقم التسجيل .
- ٤ — على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
ولما أن يصدر جميع القرارات اللازمة للتنفيذ من
صدر باليخت "سيار" في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير الأشغال العمومية

اسماعيل سرى

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٢١

بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بشأن تسجيل المراكب

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بشأن تسجيل المراكب ،
وعلى مداولة الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٧
التي أجريت طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - تسجيل المراكب المتروكة فى المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧
يلزم إجرائه إما بمكتب التسجيل بالمحافظة أو بالمديرية التى يقع بها مالك أو أحد ملاك المركب وإما
بالمكتب العام للتسجيل الذى مركزه فى وزارة الأشغال العمومية (القسم الميكانيكى) .
مكاتب التسجيل وعنواناتها مبينة بملحق هذا القرار .

٢ - يتخذ فى كل مكتب من مكاتب التسجيل سجل يسمى "سجل المراكب" ويشتمل على
البيانات الآتية لكل مركب مسجل :

(أ) رقم التسجيل ؛

(ب) اسم ولقب المالك أو الملاك ؛

(ج) اسم ولقب الشخص المعهود اليه المركب ؛

(د) اسم المركب ووصفه وأبعاده وطريقة تسييره إن وجدت ؛

(هـ) الغرض المعلن له المركب ؛

(و) مقدار حويلته فى حالة ما يكون معداً لنقل البضائع .

٣ - يتخذ فى المكتب العام عدا سجل المراكب الخاص به "سجل عام للمراكب" تدون به جميع
البيانات المتعلقة بكل مركب مسجل بالمكاتب الأخرى .

٤ - كل طلب تسجيل يجب تقديمه من مالك المركب الى مكتب التسجيل المختص على نموذج
مطبوع يمكن الحصول عليه مجاناً من أى مكتب من مكاتب التسجيل ويجب أن يشمل الطلب بالضغط
البيانات المشار إليها فى الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة الثانية .

٥ - عند تقديم الطلب سلم مكتب التسجيل الى مالك المركب إيصالاً ويعين له التاريخ والمكان
الذين يجب عليه أن يضع مركبه فيهما تحت تصرف المكتب لتحقيق البيانات المشتمل عليها الطلب .

٦ - على مالك المركب أن يجعل مركبه تحت تصرف مكتب التسجيل في التاريخ والمكان المحددين له ويحق للوظفين المعيّنين من قبل وزارة الأشغال العمومية أن يجرؤا أى قياس أو فحص بالمركب أو أية أبحاث يرونها ضرورية لتحقيق البيانات التي يحتويها طلب التسجيل .

• لا يحقّ للمركب رقم تسجيل يفتقد في سجل المركب مع البيانات السابق تحقيقها .

٧ - الموظفون المشار إليهم في المادة السابقة يتبنون على المركب بالطريقة الآتية بياناتها الرقم والحرف أو الحروف المبرزة له كما هي مبيّنة بملحق هذا القرار :

(أ) المركب المعلقة لنقل البضائع أو للصيد أو لأغراض تجارية أخرى يبين رقما وحروفا بالدهان (البويه) على المقدم وأيضا على القلع الأكبر للشرعية منها ؛

(ب) مركب المفر والتزّه (الذهيات) والمساكن القوامه توضع عليها لوحة معدنية مبيّن فيها الرقم والحرف المميزان .

ويجب أن لا يحصل في الرقم والحرف الموضوعين بهذه الكيفية تغيير ولا تعديل ولا محو ولا ما يجعلهما غير مقروين .

٨ - شهادة التسجيل المتوقّعة بها في المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ يبين فيها رقم تسجيل المركب وامم ولقب مالكه أو ملاّكه ومكتب التسجيل .

ويسلم الى المالك مع الشهادة الأصلية نسخة منها يدون رسم وهذه النسخة يجب حفظها بطرف قبطان أو رئيس المركب إذا كان المالك نفسه غير مسافر بالمركب أو غير مقيم به .

٩ - كل تغيير في ملكية المركب يجب على المالك الجديد اعلانه في الحال الى المكتب المسجل به المركب أو الى المكتب العام للتسجيل لإثبات هذا التغيير بالسجلات .

ويؤد هذا الإثبات يسلم المالك الجديد الشهادة القديمة وتسختها الى مكتب التسجيل لالتأهيا .
• ويقتسم منه شهادة جديدة ونسخة منها .

• وفي مقابل هذا يحصل منه الرسم المقرّر في المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ .

١٠ - في حالة ضياع الشهادة أو نسختها وإقامة الدليل الكافي على فقدّها يصدر المكتب المسجل به المركب أو المكتب العام للتسجيل شهادة جديدة أو نسخة جديدة في مقابل رسم قدره خمسة قروش فان وجدت الشهادة القديمة أو النسخة القديمة وجب اعادتها بدون تأخير الى مكتب التسجيل لالتأهيا .

١١ - يجب إبراز شهادة التسجيل أو نسختها على سطح المركب عند طلب أى موظف من موظفي الضبطية القضائية أو أى عامل مرخص له بهذا الطلب من قبل وزارة الأشغال العمومية .

١٢ - يجب تجديد شهادة التسجيل في الخمسة عشر يوما التالية لاقضاء أجلها وعند التجديد يجوز للحكومة إذا استدعت الحال أن تقوم بفحص المركب من جديد بالشروط المبينة بالمادة السادسة السابقة الذكر وعند كل تجديد يحصل الرسم المذكور في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ .

١٣ - تمنح مهلة شهرين ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار لتقديم طلبات التسجيل وبعد مضي هذه المهلة لا يجوز لأى مركب السير أو الوقوف إذا لم يكن مسجلا أو إذا لم يبرز مالكه أو الشخص المعهود إليه الاتصال الخاص بطلب التسجيل المقدم منه والمشار إليه في المادة الخامسة السابقة الذكر .

١٤ - كل مركب يقوم بدمس ريان هذا القرار يجب تسجيله قبل استعماله للفرس الذي أعلاه .

١٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز جنبا مصرى واحدا .

والمخالفات يمكن اثباتها بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو خبراء البوابات أو رؤساء الكبارى أو أى عامل متدرب لهذا الغرض ابتداء خاصا من قبل وزير الأشغال العمومية .

١٦ - يجوز عدا المحاكمة ضبط كل مركب غير مسجل أو حصل في وقته وحره المميزين تغيير أو تعديل أو محو أو ما جعلهما غير مقروءين وحجزه الى أن يسجل أو يعاد إليه رقمه وحره والى أن يسدد تماما جميع النفقات التى تتكبدها الحكومة في كلتا الحالتين .

١٧ - يعمل بهذا القرار منذ نشره بالجريدة الرسمية ما

تجريا في ٨ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٧) اسماعيل سرى

ملحق القرار رقم ٢١ الصادر بكيفية تنفيذ قانون تسجيل المراكب رقم ١٣ لسنة ١٩١٧

العنوان	الحروف المميزة لمكتب التسجيل	اسم المحافظة أو المديرية	العنوان	الحروف المميزة لمكتب التسجيل	اسم المحافظة أو المديرية
القاهرة	Q	الشرقية	روض الفرج	C	...
الاسكندرية	Q	القليوبية	نوشا	A	...
دمياط	B.S	بنى سويف	دمياط	D	...
القنال	M	المنيا	الاسماعيلية	I.A	...
الجيزة	A.S	أسيوط	أثر النسي	G	...
البحيرة	G.R	جرجا	الطف	B.H	...
الغربية	Q.N	قنا	كفر الزيات	G.H	...
الدقهلية	A.N	أسوان	المنصورة	D.Q	...
المنوفية	F	الفيوم	شين الكوم	M.F	...

12. Le certificat d'enregistrement devra être renouvelé dans la quinzaine de son expiration. Au moment du renouvellement l'Administration pourra, si elle juge à propos, procéder à un nouvel examen du bateau dans les conditions prévues à l'article 6 ci-dessus.

Il sera perçu pour chaque renouvellement les droits prescrits par la Loi n° 13 de 1917.

13. Il est accordé un délai de deux mois, à partir de la date de la publication du présent arrêté, pour présenter les demandes d'enregistrement.

Passé ce délai, nul bateau ne pourra circuler ou stationner; s'il n'a pas été enregistré ou si le propriétaire ou la personne qui en a la charge n'exhibe le récépissé de la demande d'enregistrement visé à l'article 5 ci-dessus.

14. Tout bateau mis à flot après l'entrée en vigueur du présent arrêté devra être enregistré avant sa mise en service.

15. Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas L.E. 1.

Les contraventions pourront être constatées par tout officier de police judiciaire, par tout éclusier, capitaine de pont ainsi que par tout autre agent délégué à cet effet par le Ministre des Travaux Publics par commission spéciale.

16. Indépendamment de toute poursuite, tout bateau non enregistré ou dont le numéro ou la lettre distinctive ont été changés, modifiés, enlevés ou rendus illisibles, pourra être arrêté et retenu jusqu'à ce que l'enregistrement ait été effectué ou que le numéro et la lettre aient été remplacés, et que, dans l'un et l'autre cas, les frais occasionnés à l'Administration aient été intégralement remboursés.

17. Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 25 septembre 1917.

(Cacheté) : ISMAÏL SIRRY.

Annexe à l'Arrêté Ministériel N° 21, réglant les Conditions d'Application de la Loi N° 13 de 1917 sur l'Enregistrement des Bateaux.

Nom du Gouvernorat ou de la Moudirieh.	Lettres distinctives du Bureau d'Enregistrement.	Adresse.	Nom du Gouvernorat ou de la Moudirieh.	Lettres distinctives du Bureau d'Enregistrement.	Adresse.
Cairo ...	C	Bâd el Farag.	Sharqiya ...	S	Zagazig.
Alexandria ...	A	Nuzha.	Qaliubiya ...	Q	Delta Barrage.
Damietta ...	D	Damietta.	Beni Suof ...	BS	Beni Suof.
Canal ...	IA	Ismailia.	Minya ...	M	Minya.
Giza ...	G	Atar el Nabi	Asyût ...	AS	Asyût.
Beheira ...	BH	El 'Atf.	Girga ...	GR	Sohâg.
Gharbiya ...	GH	Kafr el Zaiyât.	Qena ...	QN	Qena.
Daqahliya ...	DQ	Mansûra.	Aswân ...	AN	Aswân.
Minâfiya ...	MF	Siibîn el Kôm.	Faiyûm ...	F	Faiyûm.

6. Le propriétaire devra tenir son bateau à la disposition du bureau d'enregistrement aux dale et lieu à lui indiqués, et les agents désignés par le Ministère des Travaux Publics auront le droit de faire tels mesurages et examen du bateau ainsi que telle investigation qu'ils estimeraient nécessaires en vue de la vérification des indications contenues dans la demande d'enregistrement.

Un numéro d'enregistrement sera assigné au bateau et devra, ensemble avec les indications déjà vérifiées, être porté sur le registre des bateaux.

7. Les agents visés à l'article précédent apposeront sur le bateau de la façon ci-après spécifiée son numéro d'enregistrement et la lettre ou les lettres distinctives du bureau d'enregistrement ainsi qu'elles sont indiquées à l'annexe au présent arrêté:—

(a) Pour les bateaux affectés au transport des marchandises, à la pêche ou à d'autres fins commerciales, ces numéro et lettre seront peints sur la proue, et pour les bateaux à voiles, ils seront en outre peints sur la grande voile;

(b) Une plaque métallique portant ces numéro et lettre sera apposée sur les bateaux de passage, de plaisance "dahabieh" et maisons flottantes.

Les numéro et lettre ainsi apposés ne devront pas être changés, modifiés, enlevés ou rendus illisibles.

8. Le certificat d'enregistrement prévu à l'article 2 de la Loi n° 13 de 1917 indiquera le bureau d'enregistrement, le numéro d'enregistrement du bateau ainsi que les nom et prénoms du ou des propriétaires du bateau.

Un duplicata du certificat sera en outre délivré sans frais au propriétaire. Ce duplicata devra être gardé par devers le capitaine ou le "raïs" du bateau, si le propriétaire lui-même ne navigue pas ou ne demeure pas à bord du bateau.

9. Tout changement de propriété du bateau devra être immédiatement porté, par le nouveau propriétaire, à la connaissance du bureau où le bateau est enregistré ou bien au bureau central d'enregistrement pour que mention en soit faite sur les registres.

Cette mention faite, le bureau d'enregistrement délivrera au nouveau propriétaire un autre certificat avec un duplicata contre restitution de l'ancien certificat et de son duplicata pour être annulés.

Il sera perçu de ce chef les droits prescrits par l'article 2 de la Loi n° 13 de 1917.

10. Au cas où le certificat ou le duplicata serait égaré et que la preuve de sa perte serait suffisamment établie, il en sera délivré un nouveau par le bureau où le bateau est enregistré ou bien par le bureau central d'enregistrement moyennant paiement d'un droit uniforme de P.T. 5. Si l'ancien certificat ou duplicata venait à être retrouvé, il devra être retourné sans retard au bureau d'enregistrement aux fins d'annulation.

11. Le certificat d'enregistrement ou son duplicata devra être produit à bord du bateau sur réquisition de tout officier de police judiciaire ou de tout agent à ce autorisé par le Ministère des Travaux Publics.

MINISTÈRE DES TRAVAUX PUBLICS.

ARRÊTÉ N° 21

**régulant les Conditions d'Application de la Loi n° 13 de 1917
sur l'Enregistrement des Bateaux,**

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 4 de la Loi N° 13 de 1917 sur l'Enregistrement des Bateaux ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 18 août 1917, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

ARRÊTE :

ART. 1^{er}. L'enregistrement des bateaux, prévu à l'article premier de la Loi n° 13 de 1917, sera effectué au Bureau d'Enregistrement du Gouvernorat ou de la Moudirieh où le propriétaire ou l'un des propriétaires du bateau réside, ou bien au bureau central d'enregistrement dont le siège est au Ministère des Travaux Publics (Service Mécanique).

Les bureaux d'enregistrement ainsi que leurs adresses sont indiqués à l'annexe au présent arrêté.

2. Il sera tenu, à chaque bureau d'enregistrement, un "registre des bateaux" contenant les indications ci-après pour tout bateau enregistré :—

- (a) Numéro d'enregistrement ;
- (b) Nom et prénoms du ou des propriétaires ;
- (c) Nom et prénoms de la personne, autre que le propriétaire, qui a la charge du bateau ;
- (d) Description du bateau, son nom, ses dimensions, et son mode de propulsion, s'il en a ;
- (e) Affectation du bateau ; et
- (f) Sa capacité de chargement, au cas où il s'agit de bateau affecté au transport de marchandises.

3. Il sera tenu, au bureau central d'enregistrement, outre son propre "registre des bateaux," un "registre général des bateaux" où seront mentionnées les indications de tout bateau enregistré aux autres bureaux.

4. Toute demande d'enregistrement devra être adressée par le propriétaire du bateau au bureau d'enregistrement compétent sur formule imprimée pouvant être obtenue sans frais de tout bureau d'enregistrement. La demande devra contenir exactement les indications spécifiées aux paragraphes (b), (c), (d), (e) et (f), de l'article 2.

5. A la réception de la demande, le bureau d'enregistrement délivrera un récépissé au propriétaire et lui indiquera la date et le lieu où il devra placer son bateau à la disposition du bureau pour la vérification des déclarations contenues dans sa demande.

LOI N° 13 de 1917
sur l'Enregistrement des Bateaux.

Nous, Sultan d'Egypte,

Sur la proposition de Notre Ministre des Travaux Publics et
l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres ;

DECRÉTONS :

ART. 1^{er}. A l'exception des bateaux enregistrés dans les ports ou dans les lacs, tout bateau, naviguant ou amarré sur le Nil ou sur tout canal, drain ou autres eaux intérieures, devra être enregistré.

L'expression " bateau " est employée dans le sens le plus large ; elle comprend tout bateau à vapeur, à voile ou à tout autre moyen de propulsion, ainsi que toute construction flottante servant au commerce, à l'habitation ou à tout autre usage personnel.

2. L'enregistrement n'est valable que pour une année.

Un certificat d'enregistrement sera délivré moyennant paiement d'un droit à percevoir d'après le tarif suivant :—

P.T. 10 pour les bateaux dont la longueur à la ligne de flottaison n'excède pas 20 pieds ;

P.T. 20 pour les bateaux dont la longueur à la ligne de flottaison est supérieure à 20 pieds et n'excède pas 60 pieds ;

P.T. 30 pour les bateaux dépassant les 60 pieds.

Ces mêmes droits seront perçus pour chaque renouvellement de certificat ainsi que pour tout changement de propriété du bateau.

~~3. Tout bateau devra porter un numéro d'enregistrement.~~

4. Nos Ministres de l'Intérieur et des Travaux Publics sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente loi.

Ils prendront à cet effet tous arrêtés d'exécution nécessaires.

Fait à bord du Yacht "Sayer," le 27 Zil-kadeh 1335 (14 septembre 1917).

Par le Sultan :

HUSSEIN KAMIL,

Le Président du Conseil des Ministres,
Ministre de l'Intérieur,
HUSSEIN RUCNDI.

Le Ministre des Travaux Publics.
ISMAIL SIDDIK.

(Traduction.)

Govt. Press 3865-1917-100 ex.

GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

LOI N° 13 DE 1917

SUR L'ENREGISTREMENT DES BATEAUX.

ARRÊTÉ N° 21

**Réglant les Conditions d'Application de la Loi N° 13
de 1917 sur l'Enregistrement des Bateaux.**

(Extraits du "Journal Officiel" n° 79 et 88 du 29 Septembre et 15 Octobre 1917.)

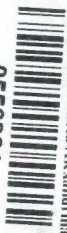
LE CAIRE.

IMPRIMERIE NATIONALE.

Cette publication peut être obtenue, directement ou par l'entremise de tout libraire,
à L'IMPRIMERIE NATIONALE, Boulao; et au BUREAU DE VENTE,
Ancien Palais Ismaïlin, Charch Qasr el Aïni.

1917.

PRIX P.T. 2.



0556921

Biblioteca Alexandrina